

INFCIRC/1000
12 آب/أغسطس 2022

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2022 وردت من البعثة الدائمة لباكستان فيما يتعلق بتنقيح قوائم المراقبة ومرسوم تنظيمي قانوني

- 1- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2022 وردت من البعثة الدائمة لباكستان لدى الوكالة فيما يتعلق بتنقيح قوائم المراقبة والمرسوم التنظيمي القانوني رقم 551 (1)/2022 المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2022.
- 2- وحسبما هو مطلوب، تعمم طيه الرسالة والمرسوم التنظيمي القانوني¹ لكي تطّلع عليهما جميع الدول الأعضاء.

¹ المرسوم التنظيمي القانوني متاح باللغة الإنكليزية في النسخة الإلكترونية من هذه الوثيقة.

البعثة الدائمة لباكستان لدى المنظمات الدولية
فيينا، النمسا

7 تموز/يوليه 2022

الرقم: 2022/1-10

سعادة المدير العام،

أودُّ أن أحيطكم علماً بأنَّ حكومة باكستان قد أبلغت، في المرسوم التنظيمي القانوني رقم 551(1)/2022 المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2022، القوائم المنقَّحة الخاصة بمراقبة السلع والتكنولوجيات والمواد والمعدات المتعلقة بالأسلحة النووية والبيولوجية ونُظِّم إيصالها.

2- وقد أبلغت قوائم المراقبة في بادئ الأمر في عام 2005 بموجب القانون التشريعي لسنة 2004 الخاص بمراقبة تصدير السلع والتكنولوجيات والمواد والمعدات المتعلقة بالأسلحة النووية والبيولوجية ونُظِّم إيصالها، التي أدخلَ عليها فيما بعدُ فريق عامل مشترك دائم فيما بين الوزارات تنقيحاتٍ في الأعوام 2011، و2015، و2016، و2018. وعمَّمت الوكالةُ قوائم المراقبة المنقَّحة في النشرات الإعلامية INFCIRC/832 في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وINFCIRC/890 في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وINFCIRC/913 في 17 شباط/فبراير 2017 وINFCIRC/928 في 11 شباط/فبراير 2019 على التوالي.

3- وقوائم المراقبة المنقَّحة مُنسَّقةً بشكل تام مع القوائم المُحتفظ بها من جانب مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة أستراليا (AG).

4- ويُسلِّط التنقيحُ المنتظم لقوائم المراقبة الضوءَ على السياسة التي تنتهجها باكستان فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال عدم الانتشار بوصفها دولة نووية مسؤولة، ومواصلة تعزيز الضوابط الرقابية على السلع والتكنولوجيات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية وأفضل الممارسات الدولية.

5- ومن أجل تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة ودعم استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، يمثِّل الاعتمادُ على الطاقة النووية ضرورة حتمية بالنسبة إلى باكستان. ومن شأن الالتزام بعدم الانتشار على الصعيد العالمي والتقيُّد بمعايير الأمان والأمن النوويين وفرض ضوابط تصدير فعالة ومتينة ومواءمة النظم تيسيرُ التعاون الدولي بما يدعم التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

6- وسأكون ممتناً لكم لو تکرَّمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة والمرسوم التنظيمي القانوني المرفق بها على جميع الدول الأعضاء في الوكالة، في شكل نشرة إعلامية، تعبيراً عن دعم باكستان لأهداف عدم الانتشار ولمسؤوليات الوكالة بموجب نظامها الأساسي.

المرفق: على نحو ما ذكِرَ مع أطيّب التحيات [بخط اليد]

[التوقيع]
(إفتاب أحمد خوخير)
السفير

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي،
المدير العام،
للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

فيينا